تحليل جغرافي لمستويات الفقر في الوطن العربي ومؤشرات قياسه (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)

A Geographical Analysis of Poverty Levels in the Arab World and Its Measurement Indicators (A Study in Social Geography)

م.د. علي عبد الهادي عبد علي العتابي
كلية التربية الأساسية جامعة سومر

By Assistant Dr. Ali Abdulhadi Abd Ali Al-Atabi
College of Basic Education, University of Sumer
alattabiali@gmail .com

المستخلص

تعتبر ظاهرة الفقر مشكلة يصعب حلها وتحديدا في دول العالم الثالث او النامية التي عادة ما تتزايد فيها معدلات الفقر، إذ تنتج عن هذه الظاهرة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي تمتد إلى الرعاية الصحية والتعليم، ولا شك أن هذه الظواهر السلبية التي ينتج عنها الفقر لها تداعيات على المجتمع، لعل أبرزها تراجع عمليات التقدم والازدهار، ويرجع ذلك إلى أن الإنسان الجائع أكثر ما يهتم به إشباع جوعه، وهذا التفكير يقف عائقاً أمام تحقيق التقدم وتطوير الذات، ولذلك فقد تضمن البحث تحليلاً جغرافياً لظاهرة الفقر وتداعياتها في الوطن العربي، انطلاقاً من فرضية أساسية صاغها الباحث والعمل على تأكيد صحتها وثباتها أو العكس، حيث افترضت أن "الفقر له انعكاسات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبيئة العربية، ولتحقيق هدف الدراسة الذي يكمن في دراسة ظاهرة الفقر من منظور جغرافي، فقد اعتمد البحث على التقنيات الحديثة مثل نظم

المعلومات الجغرافية، وللخروج بنتائج علمية استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، وكذلك المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي وقام بإجراء تحليل كمي للظاهرة، وتبين أن الفقر في الوطن العربي يمثل مشكلة متفاقمة ناجمة عن السياسات الحكومية الخاطئة وغياب التخطيط التنموي طويل المدى، فضلا عن الحروب والصراعات الداخلية، وهو ما تشهده بعض الدول إضافة إلى انخفاض مستوى التعليم، وانتشار الأمية، وقلة مشاركة المرأة في سوق العمل، وأوصى البحث بضرورة إجراء مسوحات الفقر بشكل دوري من خلال الوسائل والأدوات المناسبة لقياس الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الوطن العربي، الفقر المطلق، فجوة الفقر، مؤشرات الهشاشة.

Abstract

The phenomenon of poverty is considered a problem that is difficult to solve, especially in developing countries where poverty rates are usually increasing, as this phenomenon results in many social, economic, political and other problems that extend to health care and education. There is no doubt that these negative phenomena that result in poverty have repercussions. On society, perhaps the most prominent of which is the decline in the processes of progress and prosperity. This is due to the fact that the hungry person is most concerned with satisfying his hunger, and this thinking stands as an obstacle to achieving progress and self-development. Therefore, the research included a geographical analysis of the phenomenon of poverty and its repercussions in the Arab world, based on a basic hypothesis. It was formulated by the researcher and working to confirm its validity and stability or vice versa, as it assumed that "poverty has repercussions on the economic and social reality of the Arab environment, and to achieve the goal of the study, which lies in studying the phenomenon of poverty from a geographical perspective, the research relied on modern technologies such as geographical information systems, and to produce results Scientific The researcher used the inductive method, as well as the analytical method, and the historical method. He conducted a quantitative analysis of the phenomenon, and it became clear that poverty in the Arab world represents a growing problem resulting from wrong government policies and the absence of long-term development planning, as well as wars and internal conflicts, which is what some countries are witnessing in addition to Due to the low level of education, the spread of illiteracy, and the lack of women's participation in the labor market, the research recommended the necessity of conducting poverty surveys periodically through appropriate means and tools to measure poverty.

Keywords: poverty, the Arab world, absolute poverty, the poverty gap, fragility indicators.

مشكلة البحث Research problem:

تعد ظاهرة الفقر من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمعات العربية لا سيما في ظل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المتدنية لأغلب دول العالم العربي ومن هنا يبرز السؤال التالي.

ما هو حجم الفقر في الوطن العربي؟ وماهي المقترحات والحلول اللازمة للحد منه؟

فرضية البحث Research Hypothesis:

يفترض البحث إن الوطن العربي يعاني من مشكلات مالية واقتصادية كبيرة جعلت من معظم بلدانه تقبع تحت خط الفقر وبنسب متفاوتة فضلا عن سوء استثمار الثروات والإدارة الحكيمة للموارد المالية والطبيعية.

أهمية البحث research importance:

يستمد البحث أهميته من موضوع الدراسة ذاتها، إذ يشكل الفقر مشكلة عالمية لكنها مشكلة مستفحلة في الوطن العربي عدا دول الخليج العربي لأسباب استثنائية ومن هنا تبرز الحاجة لدراسة هذه الظاهرة التي تهدد مئات الملايين في شتى الدول العربية.

أهداف البحث research aims:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على حجم مشكلة الفقر في الوطن العربي وأسبابها وتداعياتها المستقبلية واهم الحلول التي يمكن من خلالها التقليل من اثأر هذه الظاهرة الخطيرة.

منهجية البحث -Research Methodology:

يتبع البحث المنهجين الوصفي والتحليلي، إذ لا غنى في الدراسات الجغرافية عن الوصف للظاهرة مدار البحث وإحاطتها ومفهوما وتعريفا، كما يعد المنهج التحليلي المادة الأساس التي يعتمد عليها البحث من خلال تحليل البيانات الرسمية والمعطيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي قادت الى تشكل هذه المشكلة.

الموقع الفلكي للوطن العربي واهميته:

تقع دول الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢° جنوبًا و٣٧,٥° شمالًا وبين خطي طول ٦٠°شرقًا و١٧°غربًا ما عدا جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض ١٢، ويغطي الوطن العربي مساحة تقدر بحوالي ١٤ مليون كلم^2، بنسبة ١٠,٢٪ من اليابسة، ويضم ٢٢ دولة، عشرة منها في أفريقيا بمجموع مساحة تقدر بحوالي عشرة ملايين كم مربع وبنسبة ٧٤٪ من مساحته، و١٢ دولة في آسيا بمساحة بلغت حوالي ٣,٧ مليون كيلو متر وبنسبة ٢٦٪ من مساحته ويبلغ أقصى امتداد للوطن العربي من الشرق نحو الغرب بـ ٦٠٠٠ كلم ومن الشمال نحو الجنوب بـ ٤٠٠٠

كلم، ويقع وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، اذ ان امتداده شمال وشرق افريقيا وجنوب غرب اسيا وجنوب أوروبا جعلت منه جسرًا يربط بين تلك القارات الثلاث.

خريطة (١) دول الوطن العربي

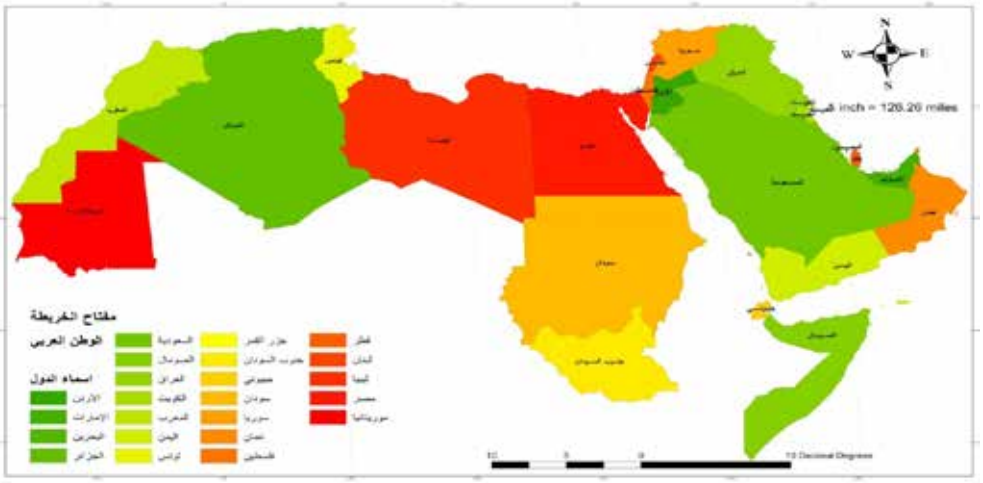

المصدر: الباحث على برنامج ARC GIS 10.5.

اولا-أنواع الفقر:

لقد عكف الباحثون على دراسة الفقر من اكثر من مجال للوصول الى تعريف وتقسيم واضح وشامل للفقر الا ان ذلك لم يكن بالأمر السهل، اذ لا تزال الكثير من الدراسات تختلف فيما بينها حول دقة تلك التقسيمات والتعريفات والانواع التي يتضمنها الفقر، ولذا قسم بعضهم الفقر إلى مستويات عدة لغرض قياسه كما هوا الحال مع الفقر المطلق Absolute Poverty والذي تم تعريفه على انه « الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل، اما الفقر المدقع Extreme Poverty اوما يسمى بالفقر المزرى-Disruptive Pov erty فهو «الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية وتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة الحياة عند حدود معينة»، وهو يقترب من الفقر المدقع وما يسمى بالفاقة[1] Pauperism.

غير ان دارسون لهذا النوع من الفقر اضافوا نوعا اخر وهو فقر «الرفاهة»

Welfare Poverty وهو الفقر الذي يتركز في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا او تلك التي تعيش حالة من التقدم الحضاري والتقني والاقتصادي، وعند حدوث طارئ لمستوى المعيشة هذه او نوع الحياة السائدة والتي تكون فيها رفاهية الفرد مهمة يطلق حينئذ على هذا النوع من الفقر بانه فقر الرفاهية [٢]

وحملت بعض الدراسات أنواع أخرى من الفقر والتي صنفت بحسب العوامل المسببة لها، إذ جاءت على نوعين رئيسيين هما «فقر التكوين وفقر التمكين»، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة عن المعوقات الواقعية أو الافتراضية كتلك العوامل البايولوجية اوالفسيولوجية والتي بضمنها العوق البدني والذهني والنفسي بأشكاله كافة، والتي تمثل قصوراً في قدرات الافراد الشخصية، والعوق الاجتماعي - النفسي، ممثلاً بالأنوثة في قبال بالذكورة، والشباب والأطفال، في قبال بكبار السن، والجماعات الفرعية في قبال بالمجتمع السياسي اوو الدولة، أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين والذي يعتبر فقرا مؤسساتيا، يبين نقص قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس الاساسية أو تفعيل قدراتهم الممكنة اوحثهم على استثمارها.

ونتيجة لاختلاف الباحثين المهتمين بدراسة ظاهرة الفقر ومتعلقاتها وزيادة الداسين في هذا الشأن جعل من تلك التقسيمات كثيرة ومتنوعة، حيث تتسم دراسة الفقر بوجود اسهامات مختلفة في معظم مجالات العلم، فلا يمكن التركيز على ظاهرة الفقر من جانب واحد، اذ تشترك في دراستها اغلب أنواع العلوم والمعرفة كالاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وعلية تعددت تقسيمات أنواع الفقر واختلفت، وبما الدراسة تبحث وتحلل الظاهرة من وجهة نظر جغرافية، فيصبح جل تركيز الباحث باتجاه الفرد وما يعانيه جراء تلك الظاهرة الاجتماعية لذا سيتم اعتماد التقسيم التالي لأنواع الفقر [٣] [٤] [٥] :

ا- **الفقر المادي** : وبحسب هذا المنظور فان الفقر هو عدم قدرة الأفراد الحصول على الحد الأدنى المناسب من الغذاء والملبس والمأوى وبشكل اوضح فان الفقر في هذا النوع يعني عدم قدرة الإفراد الوصول الى الموارد الرئيسة والتحكم بها لكي يكونوا أصحاء ومتعلمين، ولقد اعتمد دخل الأسرة كمؤشر في محاولات قياس الفقر وانواعه، بوصفة معبرا عن قدرة الاسرة الحصول على السلع والخدمات الاساسية والتي تعتبر المحدد الأساسي لمستوى معيشتها، اذ ان الأنفاق الاستهلاكي للاسر يقيس بشكل مباشر إمكانية تدفق السلع والخدمات التي يتم استهلاكها في الوقت الذي يقيس قدرة الاسرة على شراء مثل تلك السلع والخدمات الضرورية.

ب- فقر المشاركة : يعتبر هذا النوع من الفقر احد أشكال ابتعاد الفرد او الأسرة

عن الأنشطة الاجتماعية العامة وعدم المشاركة في مختلف النشاطات التي يكون فيها عامل المشاركة بين الافراد العامل الرئيس لقياس هذاا لنوع من الفقر، وقد تكمن الأسباب في عوامل ذاتية وأخرى موضوعية تكون حائلا دون الوصول الى تلك الروابط والعلاقات الاجتماعية السائدة وفقا للانماط التقليدية والموروث المتبع في المجتمعات، ان الاستبعاد او الابتعاد الاجتماعي وعدم إمكانية الفرد او الأسرة على المشاركة في نشاطات وفعاليات المجتمع العامة قد يرجع الى العوز المادي الذي يعد نوعا من أنواع الفقر ويتجسد في ضياع العديد من الفرص التي تسمح للفرد اوالأسرة من التمتع بامكانيات وضروريات الحياة السائدة اسوة بالاخرين وبحسب طبيعة كل مجتمع وفي زمن معين، وبالشكل الذي لا يستطيع فيه الفرد او الاسرة تلبية احتياجاتهم الرئيسة، ويعني الوقوع في الفقر وتقليص فرص المشاركة في سوق العمل ومصادر الدخل الأخرى، ما يؤدي الى ضعف فرص المشاركة الاجتماعية في الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة والترفيهية العامة.

ج-الفقر المطلق اوالمدقع: هو عدم كفاية موارد العيش للإنسان في نطاق مجتمع أو جماعة، ويُحدد استناداً إلى معيار واحد يدعى خط الفقر[٦]، ويُعرّف خط الفقر بطرائق مختلفة، منها تعريفه بحدّ الكفاف، أي أقل مقدار ممكن من موارد العيش الضروري لبقاء الفرد على قيد الحياة، ثمّ يحوّل هذا المقدار إلى وحدات الدخل المالية اللازمة لشرائه لتسهيل عمليات القياس والمقارنة، وقد عرّفت الأمم المتحدة هذا الحد «بأنه مستوى دخل الفرد اليومي البالغ دولاراً واحداً أو ما يعادله من العملات الوطنية، حسب الأسعار الرسمية لصرف قيمة الدولار»، الا إن هذا التعريف لا يخلو من بعض المشكلات، أهمها أنه لا يتضمن معياراً واحداً يبرر استعماله على مستوى العالم بسبب اختلاف القيمة الشرائية للدولار أي ما يمكن شراؤه من سلع وخدمات بالدولار أو ما يعادله.

ثانيا-مؤشرات قياس الفقر

تعلق مفهوم الفقر بشكل واضح بالاستئثار او الاحتكار لبعض الافراد بقدر اكبر نسبيا من الموارد على حساب الافراد الآخرين، ويصنف الفقراء على انهم الأكثر ارتباطا بالطبيعة، حيث تتمثل بالمناطق الريفية التي تكون فيها الزراعة او رعي المواشي مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم الاساسي، كما ان الفقر هو أحد الأسباب المسببة للتدهور والتراجع البيئي لاسيما مع تزايد احتياجات الفقراء، اذ لا يتاح لها إمكانية التجدد والنمو الطبيعي، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر ضمن المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة،

كما أنجزت عدة مشاريع محلية وعالمية بهدف إدراج الاثر البيئي ضمن استراتيجية مكافحة الفقر[٧].

ومع تنوع مفاهيم الفقر تعددت معها مؤشرات قياسه، اذ إن تلك التعاريف مرتبطة بالمقاربات التي يعتمدها المتخصصون، بالمشتغل بالاقتصاد يركز على المؤشرات الاقتصادية من خلال ارتباطها بالدخل واستهلاك الفرد، أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة مثل السكن والصحة والخدمات، الا أن مؤشرات المنظمات الدولية خاصة تلك المرتبطة بالامم المتحدة تحاول أن تجد توليفة من أهم مؤشرات القياس من خلال الاعتماد على مستوى الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية، فما هي مستويات الفقر؟ يمكن تحديد مستويات الفقر كما يلي[٨]:

- المستوى الجزئي (الفرد – العائلة)
- المستوى الكلي (المجتمع)
- المستوي الدولي (دول غنية ودول فقيرة)
- المستوى القاري (قارة أوربا – قارة افريقيا – قارة أسيا.. الخ)

لذا فإن القراءات الكلية للظاهرة لا تساعد في الكثير من الأحيان على إبراز شدة الظاهرة بشكل أدق، إذ يستطيع المنظور الكلي أن يطغى على التناقضات الجزئية، بحيث يصبح إبراز توزيع الفقر في بلد ما أمر في غاية الأهمية، ففي إيطاليا مثلا نجد أن معدل الفقر في الجنوب هو أعلى منه في الشمال، وكذا الأمر بالنسبة لبلدان أخرى ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد وهو ما يسمى خط الفقر حيث يدرج ضمنه كل فرد استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيرا.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم ، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينات، أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية ، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة الدخل الفردي وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية [٩]، ولهذا السبب حدد البنك الدولي مقياسا للفقر معتمدين الى حد كبير على خط الفقر[١٠] الدولي المحدد وفقا للأسعار الدولية ، اي ما يقارب ١,٢٥ دولار أمريكي في البلدان ذات الدخل المنخفض ودولارين في البلدان المتوسطة الدخل ، وتم تعديل خط الفقر في عام ٢٠١٥ ليصبح ١,٩ دولار أمريكي وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام ٢٠١١[١١] وعلى ما تقدم يمكن قياس الفقر وفق لمؤشرين هما :-

ا- مؤشر الفقر البشري :- لا يمكن إهمال التعريفات المعتمدة على الدخل لان

العمل على زيادة دخول الفقراء تعني آن لديهم إمكانية لتحسين ظروف معيشتهم ولكن التحدي الماثل هو في مدى تحقيق التحسن المطلوب في أوضاع الفقراء ولتجاوز هذا التحدي يقدم مفهوم الفقر البشري مدخلا أخر لمشكلة الفقر بالتركيز على منظور التنمية البشرية وان الفقر في حقيقته هو حرمان من الفرص والاختيارات الجيدة لمستوى معيشة مقبولة وهذه الاختيارات الجيدة تحدد بأمور أهمها، الصحة الجيدة والحصول على المعرفة وامتلاك الموارد اللازمة للمستوى المعيشي اللائق والتمتع بالحريات السياسية والحقوق الإنسانية والحصول على فرص عمل منتجة، وفي عام ١٩٩٧ قدم مؤشر الفقر البشري الذي يقيس الحرمان انطلاقا من نفس أبعاد مؤشر التنمية البشرية ووضعها في متغيرات متعددة وهي نسبة الإفراد المتوقع موتهم قبل سن الأربعين ونسبة الأمية بين البالغين ونسبة من لا تتوفر لهم خدمات صحية ومياه نظيفة ، والأطفال دون سن الخامسة ناقصو الوزن [١٢].

ب- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد :- يقع الناس في براثن الفقر لجملة من الأسباب وهو ما يجب آن يؤخذ في الحسبان عند قياس مستويات الفقر فقد حاولت مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية في عام ٢٠١٠ اجراء تقيم أكثر شمولية للفقر متعدد الإبعاد -poverty Multidimensional وذلك من اجل إدراج حالات الحرمان التي تضم مجالات عديدة منها الصحية والتعليمية ومستويات المعيشة ويقدر مؤشر الفقر متعدد الإبعاد شدة الفقر ويحل هذا المؤشر محل مؤشر الفقر البشري الذي كان مستخدما حتى ذلك الحين في التقارير السنوية للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية ويستخدم مؤشر الفقر متعدد الإبعاد ثلاثة قياسات خاصة بمؤشر الفقر البشري وهي : مستوى المعيشة ومستوى الصحة و مستوى التعليم وبما يشمل عشرة مؤشرات تعكس الأهداف الإنمائية الألفية وفي حين ان مؤشر الفقر البشري يستخدم متوسطات البلدان ليعكس الحرمان الشامل ولا يحدد فئات الفقراء على مستوى المجتمعات المحلية او الآسر او الأفراد وهي الفئات التي صمم مؤشر الفقر متعدد الابعاد لتحديدها [١٣].

وتتمثل هذه المؤشرات وكما يلي:

ا-مؤشر نسبة الفقر Poverty Index

ب-مؤشر فجوة الفقر -Poverty Gap Index

ج-مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Index

ا-مؤشر نسبة الفقر Poverty Index: يعد مؤشر نسبة الفقر من المؤشرات المهمة في تقدير نسبة السكان من حيث يقل او يساوي نسبة استهلاكهم او دخلهم عن قيمة خط الفقر، يقيس نسبة الإفراد

الذين لا يستطيعون تامين حاجتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية [١٤]، وهو أكثر مؤشرات الفقر شيوعا او استخداما مع أنه لا يعكس الميزتين المطلوبتين في مؤشرات الفقر ويحسب من خلال استخدام الصيغة التالية [١٥]:

$$H = \frac{Q}{N}$$

حيث ان:

H = تمثل نسبة الافراد الفقراء

Q = تمثل عدد الفقراء

N = تمثل عدد افراد المجتمع

ب-مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap In-dex: ويسمى أيضا بمؤشر كثافة الفقراء ويعرف على انه عبارة عن قياس الفارق بين الدخل الإجمالي للفقراء وخط الفقر ويعد هذا المؤشر مقياسا لعمق الفقر وشدته [١٦]، ونلاحظ ان مؤشر شدة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة وهي الرتابة اي انه عندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر، ويحسب وفق الصيغة التالية [١٧]

$$P_G = \frac{\sum_{I=1}^{8}(Z - Y)}{NZ} * 100$$

حيث ان:

P_G = يمثل فجوة الفقر

Z = تمثل خط الفقر

N = عدد السكان

ج-مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Index: يوضح هذا المؤشر فضلا عن فجوة الفقر مدى التفاوت بين الفقراء ويمكن حسابه بوصفة الوسط الحسابي لمجموع المربعات فجوات الفقر بالنسبة للفقراء كافة، وهناك صيغتان لحساب شدة الفقر، الأولى من تحسب فجوة الفقر من خلال صيغة Thornback –Greer-Fos-ter، والثانية باستعمال مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء، وفيما يلي ذكر للصيغتين الحسابيتين:

$$1 - P^S = \frac{1}{N}\sum_{I=1}^{Q}\frac{(Z - YI)^Z}{Z} * 100$$

حيث ان:

N = عدد الإفراد او الأسر في المجتمع

Q = عدد الإفراد او الأسر الفقيرة

Z = خط الفقر للفرد او الأسرة

YI = دخل الفرد او الأسرة الفقيرة

$$2 - P_S = \frac{(Pg)^2}{H} + \frac{(Pg.H)^2}{H}.(CV)^2\ P$$

حيث ان:

P_S = شدة الفقر.

P_G = فجوة الفقر.

H = نسبة الفقر أي نسبة السكان الفقراء الى مجموع السكان.

$P(CV^2)$ = مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء.

ثالثا-حجم الفقر في الوطن العربي:

يظهر من الجدول (١) والشكل (١) ان أكثر البلدان فقرا هي البلدان غير النفطية بالدرجة الأساس وتلك التي تعاني من مشاكل امنية والسياسة، حيث تصدر كل من (الصومال، السودان، اليمن وموريتانيا) قائمة الدول الأكثر فقرا عربيا، بينما كانت البلدان النفطية والمستقرة امنيا وس٠ياسيا هي الأقل فقرا كما هو الحال في كل من (الامارات، الكويت، قطر، البحرين والسعودية).

جدول (١) الدخل السنوي للفرد العربي بالدولار

الدولة	معدل دخل الفرد بالدولار	الدولة	مقدار دخل الفرد بالدولار
الأمارات	٢٢٤٠٠	تونس	٦٨٠٠
قطر	٢٠٢٠٠	الجزائر	٥٤٠٠
الكويت	١٧٦٠٠	موريتانيا	١٧٠٠
العراق	١١٠٠٠	سوريا	٣٧٠٠
البحرين	١٥١٠٠	مصر	٤٠٠٠
ليبيا	٦٣٠٠	المغرب	٣٩٠٠
السعودية	١١٣٠٠	السودان	١٤٠٠
عمان	٨٤٠٠	اليمن	٨٠٠
لبنان	٤٧٠٠	الصومال	٦٠٠
الأردن	٤٢٠٠	جيبوتي	١٩٠٠

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

١-شريف غياض وعبد المالك مهري، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامي، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠١٣.

٢-الانترنت، مجموعة البنك الدولي، المؤشر العددي للفقر عند الخط الوطني، صفحات متفرقة، متوفر على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.١A=NAHC?locations

ويشكل النفط أحد المصادر الاساسية التي أدت لهذا التباين في توزيع الدخول بين الدول العربية، اذ انه يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي للدول النفطية بينما لا يمثل أي نسبة تذكر للدول غير النفطية، فضلا عن أن التفاوت في ملكية الثروات المعدنية والطبيعية يؤدي بالنتيجة إلى التباين في الموارد المالية ويؤثر على الإيرادات المالية لتلك الدول، في حين لا تملك غيرها من الدول تلك الموارد ما يدفعها للاعتماد على القروض الداخلية والخارجية لتمويل استثماراتها

وتسيير شؤونها وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى تعميق الفجوة في توزيع الدخول بين تلك البلدان بشكل مطرد، ويشكل هذا التفاوت تهديدا لمشروع الوحدة الاقتصادية العربية ويبرز هذا التفاوت في متوسط نصيب الفرد فيلاحظ أن دولة الأمارات تحتل المركز الأول بأعلى نصيب سنوي للفرد، بلغ ٢٢٤٠٠$، في حين جاءت قطر بالمركز الثاني، اذ بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي فيها ٢٠٢٠٠$ واحتلت الكويت المرتبة الثالثة بدخل سنوي قدره ١٧٦٠٠ $ بينما تذيلت الصومال واليمن الترتيب وجاءت بالمراكز الأخيرة.

شكل (١) الدخل السنوي للفرد العربي بالدولار

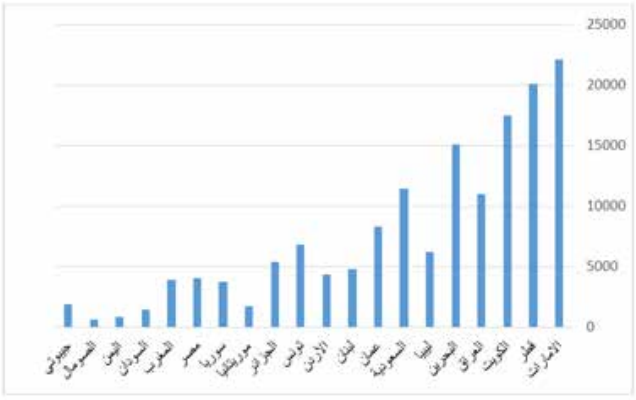

المصدر الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

ويتضح من خلال ما تقدم ان فجوة الفقر واضحة وكبيرة بين البلدان العربية، اذ لا توجد هناك سياسة عربية موحدة لتقليل تلك الفجوة او التخطيط للحد منها، اذ بينت الدراسة وجود مستويات ثلاثة لمستوى للدخل الإجمالي في البلدان العربية، جدول (٢)، تمثلت بالمستوى الأول والذي يمثل البلدان منخفضة الدخل والمستوى الثاني تمثل بالبلدان متوسطة الدخل والمستوى الثالث كان للبلدان مرتفعة الدخل، اذ يلاحظ أن الدول مرتفعة الدخل هي دول مصدرة للنفط او الغاز، وهنا تبرز شدة التفاوت بين الدول العربية، خريطة (٢).

جدول (٢) تقسيم الدول العربية الى فئات حسب مستويات الدخل.

الفئات	البلدان
البلدان منخفضة الدخل	الصومال -السودان -جيبوتي -موريتانيا -اليمن
البلدان متوسطة الدخل	لبنان -المغرب -مصر -العراق -تونس -الجزائر-وسوريا
البلدان مرتفعة الدخل	الأمارات -قطر -السعودية -الكويت -عمان -البحرين -ليبيا

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

خريطة (٢) تصنيف الدول العربية الى ثلاث مستويات حسب الدخل الاجمالي

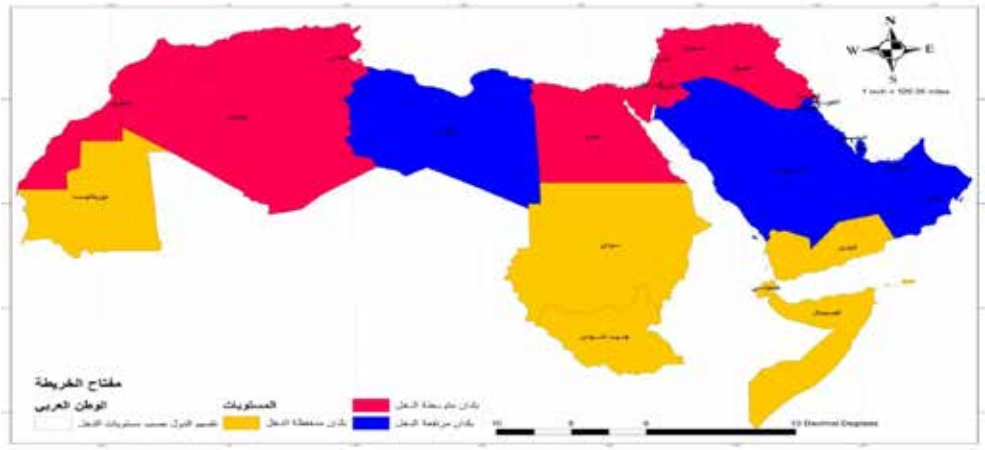

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج ARC GIS 10.5.

رابعا – أسباب الفقر في الوطن العربي:

تختلف الأسباب المؤدية الى الفقر وتزايده في الوطن العربي، ولعل من اهمها افتقار الدول العربية للمشاريع التنموية المستدامة، مما وضعها ولا يزال ضمن تصنيف الدول النامية، فضلا عن غياب الديمقراطية كنظام يتسم بالمحاسبة والرقابة الشعبية على المؤسسات ذات العلاقة، كما ان من العوامل التي أسهمت بشكل كبير في اتساع رقعة الفقر خلال الفترة الماضية هي البنية التحتية المتراجعة والتي تراجعت أكثر في بعض البلدان بفعل الحروب والدمار والحصار، ما جعل من مواطني تلك البلدان عماد شريحة الفقراء في المنطقة العربية [١٨].

وكان لإغفال الحكومات العربية التعليم الاثر الكبير في استفحال الفقر، فلم تنتج الدول العربية التكنولوجيا ولم تواكبها ولم تستثمرها، بسبب تخلف مناهج ونظم التعليم، ما أضاع على البلدان العربية فرصة الاستفادة من معطيات العولمة

الإيجابية، كما فعلت الدول المتحضرة، اذ تحولت المنطقة العربية سوقا مفتوحة للسلع التكنلوجية، فضلا عن باقي السلع التقليدية، وبرغم حصول الدول العربية حصلت على و فورات مالية كبيرة عبر الصادرات النفطية، بيد ان أغلب استثمارات الدول النفطية العربية اتجهت نحو دول غير عربية، وزيادة على ما ذكر يمكن سرد مجموعة من الأسباب الثانوية التي تضاف الى الأسباب الرئيسية المؤدية لتفشي ظاهرة الفقر في الوطن العربي وهي التالية[١٩]:

أولا: حجم الأسرة: يعد حجم الأسرة من مسببات الفقر الثانوية، اذ يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع نسب الإعالة إلى زيادة الاعباء على كاهل معيل الاسرة وبالتالي مواجهة العجز في توفير احتياجات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تتسم حالة العجز هذه بالازدياد، ما ينتج عنها الفقر المدقع.

ثانياً: التضخم: يعرف التضخم بأنه «الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود»، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم يزيد من عبئ الإعالة التي تقع على العاملين غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

ثالثاً: غياب التكافل: ان استبدال القيم الانسانية بالقيم المادية أدى إلى غياب التراحم والتكافل بين الناس، فالقيم الروحية تتعارض على الدوام مع المصالح البشرية النابعة من الأنانية، والتي حتماً ستفضي إن استولت على قلوب الافراد وعقولهم إلى كوارث لا تحمد عقباها، ومن هنا فإن هذا السبب قد يكون أحد الأسباب المهمة الأخرى لانتشار الفقر في العالم العربي بعد غياب منظمة القيم الإنسانة والإسلامية والعربية التي يتمتع بها المجتمع عادة.

رابعاً: التمييز وعدم المساواة: قد يؤدي التمييز الاجتماعي او العرقي او الديني الى ظهور مشكلة الفقر، خاصة التمييز القائم على الفصل بين الجنسين كعامل يزيد من حدة الفقر، هناك أدلة تشير إلى أن التمييز بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى الفقر، اذ ان هناك دراسات مثل تقرير البنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى لفهم تأثير التفاوت في فرص العمل والأجور بين الجنسين على مستوى الدخل والفقر، كما ان للتمييز العرقي والديني اثر كبير في توسيع فجوة الفقر عندما يتعرض الأفراد للتمييز بناءً على عوامل عرقية أو دينية يكون لديهم وصول أقل إلى الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية، مما يزيد من اختلافات مستويات الدخل والفقر.

خامساً: اللامُبَالاة: اللامبالاة هو عندما لا يعير الناس إي اهتمام، أو عندما يشعرون بالعجز تجاه الاخر بحيث أنهم لا يحاولون تغيير حالة الفقر او لتصحيح خطأ ما أو لتحسين الأوضاع، بعض الناس يشعرون احيانا بعدم قدرتهم على تحقيق شيء ما، وهذا الارادي او اللامبالاة او عدم الاهتمام يؤدي بالنتيجة الى زيادة حالة الوحدة على جميع الأصعدة ومنها العزلة الاقتصادية وعدم القدرة على إيجاد منفذ للعيش ما يفاقم من ازمة الفقر في المجتمعات لا سيما العربية.

سادساً: عوامل أخرى: قد يزيد من أعباء الفقر أمور اخرى كثيرة منها كالجهل، وقلة المستوى التعليمي، وعدم وجود عائل للأسرة، وانتشار الفساد وعدم المساواة في الحقوق والواجبات، والكسل وعدم السعي الحقيقي لزيادة الدخل، وتضييق الخناق على عدة فئات وأهمها الشباب من جوانب سياسية واقتصادية لدوافع امنية او استخباراتية، وقلة التشجيع للمستثمرين في الخارج على الاستثمار في بلادهم، كما لا تقل في الدول العربية سياسات واضحة للأجور العادلة والمنافسة على أساس الكفاءة والمهنية، أو الحماية الاجتماعية للعمال، واستيفاء العمال حقوقهم من اجل حياة كريمة، وفق ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لذلك قد تسود سوق العمل غير الرسمية في البلدان العربية، ويترتب عليها ارتفاع في مستويات الفقر[٢٠] وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان هناك جملة أسباب خارجية وأسباب داخلية للفقر، ومن الأسباب الداخلية للفقر طبيعة المجتمع وطبيعة نشاطاته ومدى تطوُّر هذا المجتمع الحضاري والإنساني، إضافة إلى مستوى التنمية المستدامة فيه وكمية الثروات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها هذا المجتمع ، ويعني بالأسباب الداخلية للفقر أيضًا مدى قدرة النظام الاقتصادي والسياسي على ضبط الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، اذ غالبًا ما تكون الأنظمة البوليسية سببا في سلب المواطن الأمن والأمان كما يتفشَّى فيها التعسف والظلم، فالتعسف والظلم والفساد يؤدي إلى انفراد الحكَّام والمسؤولين بثروات البلاد، فيتيح لهم فرصة سلب ثروات هذه البلاد بطرق غير مشروعة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع في ظلِّ الثراء الفاحش الذي ينعم به بعض الأفراد من الطبقة الحاكمة، كما هو الحال في بعض الأنظمة الشمولية العربية، كما تُعدُّ الحروب الأهلية وتفشي الجريمة في المجتمع من أهم أسباب الفقر الداخلية أيضًا، اما الأسباب الخارجية للفقر فهي أكثر تعقيدًا، ومن أهم هذه الأسباب الحروب والنزاعات الدولية التي تسبب العقوبات الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تراجع مستوى التطور والتنمية في البلدان،

كما يُصنَّف سيطرة الدول الكبرى على اقتصادات البلدان النامية بشكل مباشر، كحالة الاستعمار أو الانتداب، أو غير مباشر مثل الاتفاقيات الاقتصادية تصنف على انها سببا في منح الدول الكبيرة فرصة استغلال الدول الفقيرة وسلب ثرواتها، وكذا الحال في بعض العربية لا سيما الافريقية، حيث الاستغلال والنهب للثروات النفطية والمعدنية الاخرى، وهذه الأسباب ستؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وستخفض من مستوى المعيشة في تلك البلدان بشكل كبير[٢١].

الاستنتاجات والتوصيات

أولا-الاستنتاجات

١- ان ان ظاهرة الفقر في الوطن العربي مستمرة مع غياب الحلول الواقعية للمشكلة.

٢-تتركز نسب الفقر في الدول العربية الافريقية بالإضافة الى اليمن في الشق الاسيوي.

٣-اظهر البحث ان نسب الفقر ضئيلة في الدول المصدرة للنفط لا سيما الخليجية.

٤-تشكل الدول التي تعاني من أزمات وحروب النسبة الأكبر من رقعة الفقر العربي.

٥-بين البحث ان غياب ضعف التعليم والصحة والتنمية مستدامة أحد أسباب انتشار الفقر

ثانيا-التوصيات

١-ضرورة وضع منهج عربي موحد لمكافحة أسباب الفقر وتنويع مصادر الدخل.

٢-الاهتمام بالجانب الصحي والتعليمي وإصلاح النظام التربوي ومنع تفشي الامية.

٣-انشاء صندوق للتكافل العربي يعني بتنمية القطاعات الاقتصادية في الدول الفقيرة

٤-ادخال برامج وخطط متوسطة وطويلة الأمد لتأهيل النظام المالي وتعضيد الصناعة الوطنية واستثمار الثروات الطبيعية.

٥-تنشيط القطاعات غير النفطية في الدول الفقيرة وتنمية المهارات الشبابية واشراك المرأة في سوق العمل.

الهوامش:

١- اندراسوس بشتة، الفقر والظلم علامات الأزمة في نظام المجتمع الحالي في العالم كله، الطبعة الأولى، المكتبة البوليسية للنشر والتوزيع، فينا، ٢٠٠٨، ص ٢١٥.

٢- فارس عبد الرزاق فارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٧٧.

٣- راجي محيل هليل، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧، رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص ٥-٦.

٤- داود سليمان سلطان وعصمت بكر احمد، اتجاهات الفقر في البلدان العربية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (٢٤) ، ٢٠٠٨، ص ٦.

٥- لورنس يحيى صالح و أسماء جاسم محمد، انتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم والأسباب، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (١٦) ، المجلد (٥٩) ، ٢٠١٠، ص ١٣٣-١٣٧.

٦- البنك الدولي، تقرير المراقبة العالمي حول الفقر والازدهار المشترك، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

٧- جواد كاظم الحسناوي و ضلال منذر متعثر، التحليل المكاني لقياس دليل الفقر البشري HPI-٢ في محافظة ذي قار دراسة ميدانية لعام ٢٠١٥، مجلة جامعة الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (١)، المجلد (٤٦)، ٢٠١٧، ص ٢٩٩-٣٠١.

٨- سامر محمد فخري وانمار غالب كليب، دراسة اثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٢٤، المجلد ٣٨، ٢٠١٩، ص ٧٠-٧٢.

٩- جمال عزيز العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة ، والفساد) ، مجلة حمورابي، العدد التاسع ، السنة الثالثة، آذار، ٢٠١٤، ص ٤٤-٤٦.

١٠- خط الفقر: عتبة **الفقر** أو **خط الفقر** (poverty threshold) أو (poverty line) هو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما

11-World Bank, Annual Report 2017. متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://pubdocs.worldbank.org/en/908481507403754670/Annual-Report-2017-WBG.pdf

12-Multidimensional Poverty Peer Network (MPPN) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) and , Post-Light Power-

ful (LP) Survey Modules , 2015
متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/MPPN_SDG-Pov_Quex-Post2015_Sept-4a.pdf?6b8d26
13- Robustness and Scope of the Multidimensional Poverty Index. World Development, Vol. 59, P. 251- 255.
متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://st-#/٣٢٣٢/arabic.irinnews.org/Reporthash.ZqAf٣qzE.dpuf
١٤- عصام الطاهر، قياس وتحليل اثر برامج التكيف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩، ص ١٠٥.
١٥- محمد داود العذارى وآخرون، تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد ١٣، العدد ٣٨، ٢٠١٦، ص ٥.
١٦- عمار عبد الهادي شلال، دور السياسات الكلية في معالجة الفقر في ضل التنمية المستدامة _ دراسة تحليلية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ٢٠١٨، ص ١٨.
١٧- حلا زيدان دنون المعاضيدي ، احمد إبراهيم عبد منصور ، الفقر المفهوم والأسباب: العراق نموذجا، مجلة تنمية الرافدين، العدد (١١٤) ، المجلد (٣٥)، ٢٠١٣، ص ١٠٦.
١٨- إبراهيم احمد عليمي، هذا هو الفقر أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٢٣.
١٩- بيتي آل كوك، فهم الفقر، ترجمة علي الدجوى، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الجيزة، ٢٠٠٠، ص ١١٤-١٢٥.
٢٠- احمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٠١.
٢١- محمد استيت، الفقر والفقراء في مغرب القرنين ١٦-١٧، مؤسسة النخلة للكتاب للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ١٩.

المصادر والمراجع

١-اندراسوس بشتة، الفقر والظلم علامات الأزمة في نظام المجتمع الحالي في العالم كله، الطبعة الأولى، المكتبة البوليسية للنشر والتوزيع، فينا، ٢٠٠٨

٢-فارس عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، ٢٠٠١

٣-راجي محيل هليل، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩

٤-داود سليمان سلطان وعصمت بكر احمد، اتجاهات الفقر في البلدان العربية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥، مجلة بحوث مستقبلية، العدد ٢٤، ٢٠٠٨

٥-لورنس يحيى صالح وأسماء جاسم محمد، انتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم والأسباب، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد (١٦)، مجلد (٥٩)، ٢٠١٠

٦-البنك الدولي، تقرير المراقبة العالمي حول الفقر والازدهار المشترك، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

٧-جواد كاظم الحسناوي وضلال منذر متعثر، التحليل المكاني لقياس دليل الفقر البشري HPI-٢ في محافظة ذي قار دراسة ميدانية لعام ٢٠١٥، مجلة جامعة الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (١)، المجلد (٤٦)، ٢٠١٧

٨-سامر محمد فخري وانمار غالب كليب، دراسة اثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، مجلة تنمية الرافدين، العدد (١٢٤)، المجلد (٣٨)، ٢٠١٩

٩-جمال عزيز العاني، ثلاثيه الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، والفساد)، مجله حامورابي، العدد التاسع، السنة الثالثة، آذار، ٢٠١٤

١٠-World Bank, Annual Report 2017. متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://pubdocs.worldbank.org/en/908481507403754670/Annual-Report-2017-WBG.pdf

11-Multidimensional Poverty Peer Network (MPPN) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) and, Post-Light Powerful (LP) Survey Modules, 2015

متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/MPPN_SDG-Pov_QuexPost2015_Sept-4a.pdf?6b8d26

12- Robustness and Scope of the Multidimensional Poverty Index. World Development, Vol. 59, P. 251- 255.

متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://ar-sthash.#/٣٢٣٢/abic.irinnews.org/ReportZqAf٣qzE.dpuf

١٣ -عصام الطاهر، قياس وتحليل إثر برامج التكيف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، أطروحة دكتوراه، كليه الإداره والاقتصاد، الجامعه المستنصريه، ١٩٩٩

١٤-محمد داود العذارى وآخرون، تحليل مؤشرات الفقر في محافظه النجف وسبل

مواجهتها، مجله الغري للعلوم الاقتصاديه والإداريه، جامعة الكوفة، مجلد ١٣، العدد ٣٨، ٢٠١٦
١٥-عمار عبد الهادي شلال، دور السياسات الكلية في معالجة الفقر في ضل التنمية المستدامة _ دراسة تحليلية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ٢٠١٨
١٦-حلا زيدان دنون المعاضيدي واحمد إبراهيم عبد منصور، الفقر المفهوم والأسباب: العراق انموذجا، مجله تنميه الرافدين، العدد ١١٤، مجلد ٣٥، ٢٠١٣
١٧-إبراهيم احمد عليمي، هذا هو الفقر أبعاده أسبابة مآسيه نظرة اقتصادية إسلامية، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣
١٨-بيتي آل كوك، فهم الفقر، ترجمة على الدجوى، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الجيزة، ٢٠٠٠
١٩-احمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسه الأهرام -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر، القاهرة، ٢٠٠٥
٢٠-محمد استيت، الفقر والفقراء في مغرب القرنين ١٦-١٧، مؤسسة النخله للكتاب للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠٠٤